Environmental Accreditation in the Confronting Global Climate Threats

الاعتماد البيئي في مواجهة التهديدات المناخية العالمية

م.د.زمن ماجد عودة
Inst Dr.Zaman Majed Auda
كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية
College of Political Science / Al-Mustansiriyah University
Zaman23@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص:

ونحن نعيش في عصر الاعتماد المتبادل حيث ازدياد التشابك والتجانس بين أجزاء النظام العالمي، وعملية التفاعل والتأثر والتأثير . إذ أي حدث أو تهديد يحدث في دولة ما سرعان ما تتأثر به دول العالم الأخرى . ولم تكن قضية التغير المناخي بعيدة عن هذا التأثير ، اذ نلاحظ أن التهديدات المناخية انتقلت من كونها محلية إلى تهديدات عالمية عابرة للحدود . لذا لابد من اعتماد بيئي عالمي واسع النطاق ياخذ على عاتقه مهمة الحد من تلك التهديدات أو التخفيف من أثارها قدر الإمكان ، و حماية البيئة ، والدعوة إلى إستعمال الطاقة المتجددة النظيفة من اجل وضع اطر جديدة لسياسة بيئية عالمية مستدامة .

الكلمات المفتاحية: الاعتماد المتبادل ، الأمن البيئي ، التغير المناخي ، النظام العالمي .

Abstract:

We live in an era of increasing interdependence and homogeneity among the components of the global world, with interactions, influences, and impacts. Any event or threat that occurs in one country quickly impacts other countries around the world. Climate change has not been immune to this impact, as we note that climate threats have shifted from being local to global, transnational threats. Therefore, a broad-based global environmental approach is necessary to reduce these threats or mitigate their effects as much as possible, protect the environment, and advocate for the use of clean, renewable energy in order to establish new frameworks for a sustainable global environmental policy.

Keywords: interdependence, environmental security, climate change, global world.

المقدمة :

يعد التغير المناخي من اخطر التهديدات الأمنية اللامتماثلة العابرة للحدود القومية ، والذي يحمل في طياته تهديدا خطيرا لأمن الفرد نتيجة لمدى العلاقة المترابطة مابين الإنسان والبيئة ، وتهديدا للأمن القومي للدولة و من ثم للأمن العالمي .

للتصدي لهذا التهديد لابد من اعتماد بيئي واسع النطاق ، اذ في عالم اليوم تعمل جميع الدول بمسؤولية ذاتية لمواجهة التهديدات ، لاتستطيع دولة واحدة التعامل مع التغير المناخي بمفردها ولاسيما الدول النامية . كما يقع على عاتق الدول المتقدمة تقديم الدعم المالي والتكنولوجي لمعالجة التغير المناخي، وتنفيذ الالتزامات الدولية الخاصة بخفض الانبعاثات الكربونية ، والاحتباس الحراري ، فضلاً عن دورها الأساس في وضع سياسات بيئية عادلة وفعالة لتحقيق العدالة المناخية والحد من المشكلات البيئية.

مشكلة البحث:

يعالج البحث المشكلة الآتية: " على الرغم من التعاون الدولي والإقليمي الواسع للتصدي للتغير المناخي والحد من اثاره العالمية ، إلا انهُ مايزال يشكل تهديد بيئي عابر للحدود القومية ، لذا لابد من اعتماد بيئي متبادل لاتخاذ إجراءات دولية وإقليمية تتناسب مع حجم الخطر الذي يشكله على مستوى العالم " .

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها " ثمة علاقة ترابطية مابين تحقيق الأمن البيئي و اقامة اعتماد بيئي دولي ، اذ أن نجاح عملية مواجهة التهديدات المناخية تعتمد بشكل أساس على التنسيق والتعاون الجماعي ، والاعتماد المتبادل مابين اغلب دول العالم " .

منهج البحث:

إعتمد البحث على المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي لتشخيص مخاطر التغير المناخي ، ومن ثم وضع المعالجات المناسبة .

هيكلية البحث:

انقسم البحث على محورين وهما:

المحور الأول: العلاقة بين الاعتمادية والأمن " من منظور بيئي . "

المحور الثاني: أنماط الاعتمادية البيئية في مواجهة التهديدات المناخية

المحور الأول: العلاقة بين الاعتمادية والأمن "من منظور بيئي"

يعد التدهور البيئي والتغير المناخي بابعاده وتأثيراته المختلفة من التهديدات الأمنية التي تشكل تحديا خطيرا على الأمن القومي لاغلب دول العالم في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية وعلى الأمن العالمي برمته[١] .

كما صنفت التهديدات والمخاطر البيئية ضمن التهديدات اللامتماثلة الجديدة للأمن الدولي ، إذ تم ربط المسائل البيئية بالأمن و عد التهديد البيئي تهديدا لأمن الدولة والمجتمعات والافراد كافة[٢] .

من هنا يتبادر في الذهن سؤال أساسي هل أن تحقيق الأمن البيئي ومواجهة التغييرات المناخية يتوقف على وجود اعتماد دولي بيئي أم لا؟. للتحقق من ذلك لابد من التعرف على الأمن البيئي والاعتماد البيئي ثم نوضح طبيعة العلاقة بينهما .

-الأمن البيئي :

هناك رابط معنوي غير ملموس بين البيئة والأمن يطلق عليه بـ" الأمن البيئي" وهو مصطلح حديث نسبياً، ارتبط ظهوره بالتداعيات والحوادث البيئية[٣] . الناجمة من مخلفات الحروب العسكرية ، وملوثات الوقود الاحفودي ، الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية، وتزايد النشاطات البشرية والاقتصادية، تلوث البيئة التغير المناخي، ومشكلات المياه، وظاهرة الامطار الحمضية ، والجفاف والتصحر، وقلة الإنتاج الزراعي[٤] وغيرها من المشكلات البيئية .

يعد مصطلح الأمن البيئي من المصطلحات الغامضة تتقاطع ضمنه ثلاثة مسارات. وهي الأتي[٥] :

١- المسار الامبريقي أو العلمي، يبحث عن تطوير العلاقات السببية بين التدهور البيئي ومختلف التيارات الاجتماعية .

٢- المسار المعياري يبحث عن فرصة لربط مفاهيم الأمن والبيئة .

٣- المسار السياسي يقترح إدماج البيئة في الفكر الاستراتيجي للحكومات .

---

[١] محمد مجدان، الأمن البيئي العالمي، دراسة حول مفهومه وسبل تحقيقه، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية العدد (٨)،ا(الجزائر: ٢٠١٧)،ص٤٣ .

[٢] طارق محمد ذنون الطائي، الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرون ، (عمان :شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، ٢٠١٩)، ص٢٠٠،ص٢٠١ .

[٣] طارق إبراهيم الدسوقي عطية ، الأمن البيئي النظام القانوني لحماية البيئة، (مصر :دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٩)،ص٥٠.

[٤] محمد مجدان ،مصدر سابق، ص٤٨ .

[٥] عمر مرزوقي ،شهيناز كشرود، الأمن البيئي والتنمية المستديمة: التكامل الاستراتيجي" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية المجلد (٨)، العدد (١٥) ،(الجزائر: ٢٠١٩)،ص٣٤ .

أن التركيز على الأمن البيئي هو الخطوة الأساسية التي يجب تطويرها في دراسة التفاعلات بين البشر والبيئة في النظم الاجتماعية البيئية وهو أمر بالغ الأهمية في فهم كيفية خلق البشر للتغير البيئي والاستجابة له ، يشكل الأمن البيئي محور الأمن الوطني بما في ذلك الديناميكات والترابطات بين البشر والموارد الطبيعية [١].

ويعرف الأمن البيئي بانه" إعادة تأهيل البيئة التي تدمر في الحرب ومعالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن أن تقود إلى تدهور اجتماعي"[٢] . يرى باري بوزان أن الأمن البيئي "يتعلق بالحفاظ على المحيط الحيوي المحلي والكوكبي"[٣] .

و هو حالة ديناميكيات العلاقة بين الإنسان والبيئة والتي تشمل استعادة البيئة المتضررة بسبب الأعمال العسكرية وتحسين ندرة الموارد والتدهور البيئي والتهديدات البيولوجية التي قد تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية يعمل على التقليل بشكل استباقي من التهديدات البشرية التي تهدد السلامة الوظيفية للمحيط الحيوي وبالتالي مكوناته البشرية المترابطة[٤] ، والمحافظة على المحيط الفيزيائي للمجتمع، وتلبية احتياجاته من دون التأثير على المخزون الطبيعي[٥].

كما يمثل الأمن البيئي النهج الشامل لإدارة المخاطر والحد من الهشاشة والتعامل مع المخاطر بفاعلية هو نهج متكامل لتقييم المخاطر وإدارتها . حالة تتفاعل فيها النظم الاجتماعية مع النظم البيئية بطرق مستدامة ويتمتع فيها جميع الافراد بإمكانية الوصول العادل والمعقول إلى المنافع البيئية مع وجود آليات لمعالجة الازمات والصراعات البيئية[٦].

نلاحظ أن الأمن البيئي يبحث في التهديدات التي تشكلها الأحداث والاتجاهات البيئية ، و يركز على تأثير النزاع البشري والعلاقات الدولية في البيئة الدولية اذا ياخذ بنظر الاعتبار قدرات الأفراد أو المجتمعات أو الأمم على مواجهة المخاطر البيئية أو التغيرات أو الصراعات أو الموارد الطبيعية المحدودة [٧] .

---

[1] G Zurlini and F Mu¨ ller, Environmental Security, Encyclopedia of Ecology, 5 vols, (Elsevier: 2008), p1350,p1351 .

[٢] يسرى مهدي صالح ، أثر مشكلات البيئة في الأمن الدولى ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد (٢)، (العراق :٢٠١٣)،ص٢٩٥ .

[3] Başar Baysal, Uluç Karakas, Climate Change and Security: Different Perceptions, Different Approaches, Uluslararası İlişkiler, Volume 14, No. 54, 2017,p23.

[4] G Zurlini and F Mu¨ ller,op.cit,p1352.

[٥] طارق ابراهيم الدسوقي عطية،مصدر سبق ذكره ،ص٥٢ .

[6] G Zurlini and F Mu¨ ller,op.cit,p1352.

[٧] علي زياد العلي ، علي حسين حميد ، تكتيكات الحروب الحديثة الأمن السيبراني و الحروب المعززة والهجينة ، (القاهرة :العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٣)،ص٢٠٨ .

يعني به الإجراءات المفروضة لحماية وتبني سلامة الظروف المحيطة التي تؤثر على حياة و نمو و بقاء الكائن الحي ، لذا فهو يمثل تهديد خطير للأمن الدولي وكل مجالات الحياة على الأرض[١] .

يحمل الأمن البيئي معنيين وهما[٢]:

١- المعنى الموضوعي: الذي يهدف إلى تقييم مستوى التهديدات لاكتساب قيم النظام البيئي واستدامتها من حيث السلع والخدمات البيئية على مستويات متعددة .

٢- المعنى الذاتي الذي يمثل مستوى الخوف من مهاجمة هذه القيم وربما فقدانها .

كما يرتكز الأمن البيئي على تهديدين اساسيين يجعلان الحضارة الإنسانية في خطر وهما : **التهديدات الطبيعية** والتي تتمثل في الهزات الأرضية ونشاط البراكين وذوبان الجليد والفيضانات والجفاف والتصحر. **التهديدات الاجتماعية التي تتمثل في** كل مايضر بالبيئة وسلامتها وينتج من مختلف أنشطة الإنسان كالتلوث والمواد الكيميائية واستنزاف الموارد الطبيعية مما يحدث خللا في النظام الطبيعي وبنية الكواكب[٣] .

-الأعتماد البيئي الدولي .

انطلاقا من كون التغير المناخي تهديد عابر للحدود الدولية يقع في قلب الاهتمامات العالمية و أنه مشكلة ضخمة وشاملة ومترابطة و وجودية[٤]. لذا تعد مسألة تعزيز الاعتماد البيئي الدولي ضرورة أساسية لمعالجة المشكلات البيئية[٥] .

يعد الاعتماد البيئي الدولي الوسيلة الممكنة لتحقيق الأهداف الطموحة للتخفيف من آثار التغير المناخي والتدهور البيئي[٦]. ولان البيئة الطبيعية وحدة واحدة لاتحدها حدود و لاتعترف بالحدود السياسية بين الدول لذا حظيت باهتمام عالمي[٧] . هذا من جانب أما من جانب اخر تشكل القضايا البيئية بعدا مهما من أبعاد السلام والأمن الوطني وحقوق الإنسان. لذا سيواجه العالم خيارات صعبة على نحو متزايد بين الاستهلاك وخدمات

---

[١] طارق محمد ذنون الطائي، مصدر سبق ذكره ،ص١٩٩ .

[2] G Zurlini and F Mu¨ ller,op.cit,p1353.

[٣] طارق محمد ذنون الطائي، مصدر سبق ذكره ،ص٢٠٣،ص٢٠٤ .

[٤] هاميش ماكري ، العالم في ٢٠٥٠ كيف نفكر في المستقبل ؟ ، ترجمة محمد عوض وسارة الحداد ، (ابو ظبي :المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، ٢٠٢٤)، ص١٣٥ .

[5]The Direction of International Environmental Cooperation (Report) , (Central Environmental Council: July 2005) ,p17

[6]Aftab Alam, Kainat Muhib, Sajid Khan, Muhammad Naveed Khalil, Climate Diplomacy: Unlocking International Cooperation for a Sustainable Future, Social Sciences Spectrum, Volume 03, Issue 04, 2024 ,p398.

[٧] محمد جمال مظلوم ، الأمن غير التقليدي ،(عمان :الاكاديميون للنشر والتوزيع ، دار الحامد ، ٢٠١٤)،ص١٥٧ .

النظم الايكولوجية [١] . مما يتطلب قيام الدول بمجموعة من الإجراءات ، والاعتماد المتبادل فيما بينها لإيجاد أنماط جديدة للتعاون ، والقضاء على التهديدات البيئية ، والعمل على تصميم إطارا جديدا للسياسة البيئية الدولية ، و وضع حد لانبعاث الغازات الضارة بالبيئة لكي تتيح للنظام البيئي التكيف وبشكل طبيعي مع التغييرات التي تطرا على المناخ العالمي [٢] .

هناك عدة معايير أساسية يقوم عليها الاعتماد البيئي الدولي تتمثل في :

الشكل رقم (١)

معايير الأعتماد البيئي الدولي

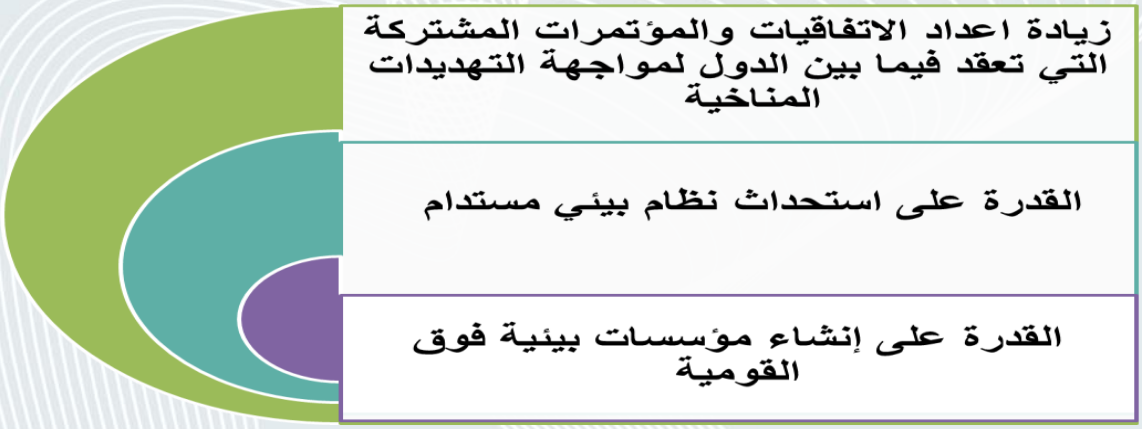

المصدر :زمن ماجد عودة ، الاعتمادية المتبادلة والأمن الإقليمي رابطة جنوب شرق آسيا(دراسة حالة)،(القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٠)، ص٤٨ .

بما أن المشكلات البيئية أصبحت إحدى القضايا الرئيسة التي تحكم سياسات القوى الدولية سواء من حيث السيطرة على الموارد أو من حيث ضمان بيئة سليمة للبشرية ، حيث أن الضغط البشري على البيئة، يشكل اليوم أحد أهم القضايا الأساسية التي يتبلور في إطارها أمن الدول والأمن العالمي [٣] .

---

[1] G Zurlini and F Mu¨ ller,op.cit,p1351.

[٢] زمن ماجد عودة ، الاعتمادية المتبادلة والأمن الإقليمي رابطة جنوب شرق آسيا(دراسة حالة)،(القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٠)،ص٤٧.

[٣] محمد مجدان،مصدر سبق ذكره ،ص٥٠

يتضح لنا وجود علاقة مترابطة طردية مابين الأمن البيئي والاعتماد البيئي الدولي . اذ كلما كان هناك اعتماد بيئي وترابط مابين الدول كلما أصبح تحقيق الأمن البيئي والتصدي للتغييرات المناخية أكثر يسر وسهولة . وكلما قل الاعتماد البيئي بين دول العالم كلما قلت قدرة الدول على تحقيق الأمن البيئي ومواجهة التهديدات المناخية .

وللتحقق من صحة ذلك سيتم التعرف في المحور الثاني على انماط الأعتماد البيئي في مواجهة التهديدات المناخية على مستوى العالم .

المحور الثاني: أنماط الاعتمادية البيئية في مواجهة التهديدات المناخية.

كان للاعتمادية المتبادلة البيئية دوراً كبيراً في مواجهة التهديدات المناخية على مستوى العالم باسره . وقد تمثلت التهديدات المناخية في الآتي . كما موضح في الشكل رقم (٢) .

الشكل من إعداد الباحث .

للمزيد ينظر:عادل عبد الحمزة ثجيل ، زمن ماجد عودة ، التغير المناخي وديناميكيات الصراع :العراق انموذجا ،مجلة الدراسات الدولية،العدد(٣٦)،وزارة الخارجية ،(معهد الامير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية:٢٠٢٤)، ص٣١_ص٣٤.

اتخذ الأعتماد البيئي لصد التهديدات المناخية عدة انماط . هي الآتي :

- ❖ نمط الأعتماد البيئي الدولي لمواجهة التهديدات المناخية .
- ❖ نمط الأعتماد البيئي الإقليمي لمواجهة التهديدات المناخية .

أولاً: نمط الأعتماد البيئي الدولي لمواجهة التهديدات المناخية .

من اهم أدوات الاعتماد البيئي التي اتبعتها دول العالم فيما بينها للتصدي لقضية التغير المناخي هي **دبلوماسية المناخ** . والتي تمثلت في عقد عدة مؤتمرات واتفاقيات و بروتوكولات للحد من التهديد البيئي منذ سبعينيات القرن الماضي . ادرجت التهديدات البيئية ضمن التهديدات العابرة للحدود مما أدى إلى زيادة مشكلات التدهور البيئي حول العالم ، من ثم أصبحت دبلوماسية المناخ ظاهرة واضحة استعملتها معظم الدول لإيجاد حل لمشكلة التغير المناخي وتطور على إثرها القانون الدولي ليصيغ اتفاقيات ملزمة للدول تهدف إلى التخفيف من حدة التأثيرات السلبية للتغير المناخي أو التكيف معها[١].

كما تشمل دبلوماسية المناخ جميع أشكال المشاركات الدبلوماسية ذات الصلة بالتغيرات المناخية باعتبارها قضية عالمية تستلزم تكاتف الجهود الداخلية والخارجية ، والانخراط في مختلف الحوارات الدبلوماسية والمنتديات الدبلوماسية العامة[٢]. واستعمال القنوات والاستراتيجيات الدبلوماسية لمعالجة تغير المناخ العالمي وتأثيره في العلاقات الدولية ، كما تنطوي على أنشطة وعمليات والتفاوض وتنفيذ السياسات والمعاهدات والاتفاقات المتعلقة بالمناخ على المستوى العالمي . فضلاً عن التعاون بين الدول للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف مع آثار تغير المناخ وتعزيز ممارسات التنمية المستدامة ومكتسباتها ، كما تؤكد على أهمية العمل المناخي المصمم والمنفذ بين الشركاء الدوليين[٣].

كان الاهتمام بقضايا البيئة محدود على عدد من الدول ولكن نظرا لخطورة واهمية البيئة ومدى العلاقة المباشرة مع حياة الانسان . بدا الاهتمام دولي وأصبح عالمي على جميع المستويات . اذ تم الاتفاق على التعاون والاعتماد المتبادل فيما بينهم لحماية البيئة بما فيها حماية الموارد البحرية والبرية ، وعقد المعاهدات منها معاهدة عام ١٩٠٢ الخاصة بحماية الطيور ، ومعاهدة عام ١٩١١ الخاصة بحماية انواع الحيوانات البحرية المهددة بالانقراض. ولكن تلك المعاهدات اولية لم ترتق إلى معالجة القضايا المتعلقة بالانسان مثل التنمية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية . ثم توالى عقد المؤتمرات منها المؤتمر العلمي حول الحفاظ على الموارد واستخدامها عام ١٩٤٩ ، ومؤتمر ستكهولم ١٩٧٢ لتوضيح الترابط مابين البيئة والتنمية تم الاعلان خلالها أن الفقر وغياب التنمية هما اشد اعداء البيئة . والميثاق العالمي للطبيعة عام ١٩٨٢ الذي أكد على الاستعمال الامثل للموارد الطبيعية ،

---

[١] ايهاب محمد ابو المجد عياد ، الدبلوماسية المناخية في ضوء متغيرات النظام الدولي ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، العدد (٣)، المجلد (٢٤)، جامعة بورسعيد(مصر : ٢٠٢٣) ،ص٣١١،ص٣١٦.

[٢] رغدة البهي ، المناخ بين الدبلوماسية والحوكمة: تجارب دولية ، آفاق استراتيجية ، العدد (٦) اغسطس ، ٢٠٢٢ ،ص١٠٩ .

[٣] نيللي كمال الامير ، دبلوماسية المناخ والتعددية في إدارة القضايا الدولية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء المصري ، العدد (٧٩) ، ٢٨ يوليو ٢٠٢٤،ص٤ . كذلك ينظر:خالد السيد حسن ، التغيرات المناخية والأهداف العالمية للتنمية المستدامة ،(القاهرة :مكتبة جزيرة الورد، ٢٠٢١)، ص٥٤ ،ص٥٥ .

ومؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية عام ١٩٩٢ الذي عمل على التوافق مابين البيئة والتنمية واكد لابد أن تكون التنمية المستدامة تلبي الشروط البيئية والاحتياجات الانسانية والحياتية ، ومؤتمر التوازن البيئي والتنمية الحضرية عام ٢٠٠٠ والذي كان له أثر في تحسين البيئة الاجتماعية والصحية ومعالجة مشكلات ارتفاع الكثافة السكانية وتلوث الهواء وتراكم النفايات الصلبة وانتشار العشوائيات ونقص الخدمات في البلدان العربية ، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢ عالج الاستعمال المفرط للموارد الطبيعية وسوء توزيع الموارد و زيادة الفقر وهدر الثروة الحيوانية[١] . سيتم التركيز على اهم الاتفاقيات والمؤتمرات التي وضعت معالجات ملموسة على ارض الواقع للحد من خطورة التهديد المناخي . وهي الآتي :-

١-مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢ : عمل المؤتمر على تدويل قضية التغير المناخي ، ونشر الوعي الجماعي بحتمية حماية البيئة من الأخطار التي تهددها ، وذلك بحضور ١١٣ دولة في ستوكهولم في السويد[٢] . وعد هذا المؤتمر بداية للقانون البيئي الدولي اذ اكد في مواده على أهمية تبادل أحدث المعلومات والخبرات العملية لحل المشكلات البيئية[٣] . و وضع اطر دولية لتطوير السياسات البيئية العالمية[٤].

٢-بروتوكول مونتريال عام ١٩٨٧: يعد بمثابة اتفاق بيئي صادقت عليه أغلب دول العالم ، يعالج التدهور البيئي ، ويهدف إلى ضرورة التوقف عن إنتاج المواد التي تضر بطبقة الأوزون (مركبات الكلوروفلوروكربون) ، وقد نجح البروتوكول في القضاء على ما يقرب من ٩٩% من هذه المواد المستنفدة للأوزون في الكرة الأرضية [٥].

٣-اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ١٩٩٢ : تعد الاتفاقية المرجع القانوني الأول لكل ما يتعلق بحماية المناخ على الصعيد الدولي، وقد خصصت الاتفاقية المادة (١) للتعرف على ماهية المناخ وتعريفه الوارد في هذا الصك الدولي. اذ أوردت في ديباجتها "أن أطرافها يعترفون بأن التغير في مناخ الأرض وما يترتب عليه من آثار ضارة يمثل شاغلاً مشتركاً للبشرية"، وجاءت المادة (١/٢) لتحدد "تغير المناخ" بأنه "تغيرا في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يُفضى إلى تغير ملحوظ في تكوين الغلاف الجوى العالمي،

---

[١] قريد سمير ، حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية ، (عمان :دار الحامد ، ٢٠١٣)،ص٩٢-ص١١٩. كذلك ينظر: يونس ابراهيم احمد مزيد ، البيئة والتشريعات البيئية ،(عمان :دار الحامد ، ٢٠٠٨)،ص٥١-ص٥٢ .

[٢] مخلوف عمر ، تأصيل القانون الدولي للبيئة .المفهوم والمصادر ، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ، العدد(٢) المجلد (٣) ، (الجزائر : ٢٠١٨)،ص١٢٤ .

[3] Ruisi Zhen, Enhancing Global Environmental Cooperation ThroughInformation Exchange: A Comparative Analysis of International Treaties , Proceedings of the 3rd International Conference on International Law and Legal Policy, 2024,p171.

[٤] جون بيليس ،ستيف سميث ،عولمة السياسة العالمية ،(دبي:مركز الخليج للابحاث ، ٢٠٠٤)ص٦٥٨.

[٥] خالد لسيد حسن ، التغيرات المناخية العالمية وحقوق الانسان، (القاهرة :مكتبة جزيرة الورد الحديثة، ٢٠٢٤) ، ص٢٧ .

والذي يمكن ملاحظته إلى جانب التقلبات التي يمكن أن تحدث لهذا المناخ بفعل عوامل طبيعية"[١]. تم التصديق على هذه الاتفاقية من قبل ١٩٧ دولة. كما تعد أول معاهدة عالمية تتعامل مع ظاهرة تغير المناخ بشكل صريح وأنشأت هذه الاتفاقية منتدى سنوياً، يعرف باسم مؤتمر الأطراف أو "كوبCOP"، من أجل تحفيز المناقشات و وضع السياسات والبرامج الكفيلة بخفض تركيز غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي[٢] .

وتعترف الاتفاقية بأن الطابع العالمي لتغير المناخ يتطلب أقصى ما يمكن من التعاون من جانب جميع البلدان ومشاركتها في استجابة دولية فعالة وملائمة وفقاً لمسؤولياتها المشتركة و وفقاً لقدرات كل منهاوظروفها الاجتماعية والاقتصادية ، تؤكد على مبدأ سيادة الدول في التعاون الدولي لتناول تغير المناخ اذ تسلم بضرورة أن تسن الدول تشريعات بيئية فعالة ،و ضرورة قيام البلدان المتقدمة النمو باتخاذ إجراءات فورية على نحو مرن على أساس أولويات واضحة ، و وضع استراتيجيات استجابة شاملة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي ، و تعاون الدول فيما بينها في مجال تبادل المعلومات العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية والتجارية والقانونية ، وحماية المعلومات السرية والمعلومات المتعلقة بالملكية ، وتنسيق برامج البحوث تبادل المتعلقة بالسلامة الاحيائية ،والاهتمام التام لاتخاذ إجراءات تتعلق بالتمويل والتأمين ونقل التقنيات للبلدان التي تعتمد اقتصادياتها اعتمادا كبيرا على الدخل الناتج من تجهيز وتصدير الوقود الاحفوري ومنتجات الطاقة الاخرى [٣].

٤-بروتوكول كيوتو عام ١٩٩٥: جاء هذا البروتوكول لتعزيز الاستجابة العالمية للتغيرات المناخية وخفض الانبعاثات الكربونية وذلك بمشاركة ١٩٢ دولة ، اذ التزمت الدول المتقدمة بخفض الانبعاثات الكربونية و بدأت بعدة جولات الأولى من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢ ، و الثانية من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠٢٠ ولكن هذا البروتوكول فقد فاعليته بسبب عدم تصديق الولايات المتحدة الامريكية عليه [٤].

٥-اتفاقية باريس عام ٢٠١٥ : تمثل إطار عمل دولي يهدف إلى تعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ من خلال تحديد هدف مشترك يتمثل في ابقاء متوسط ارتفاع درجات الحرارة العالمية خلال هذا القرن اقل بكثير من درجتين مئويتين واعلى من مستويات ماقبل الثورة الصناعية ومواصلة الجهود للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى ١,٥ درجة مئوية ، و تهدف إلى خفض الانبعاثات الدفيئة إلى عام ٢٠٥٠ عن طريق تعهد جميع الدول بما فيها

---

[١] محمد عادل عسكر ، القانون الدولي البيئى تغيير المناخ - التحديات والمواجهة دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبرتوكول كيوتو ،(دار الجامعة الجديدة الإسكندرية: ٢٠١٣)،ص٣٧ .

[٢] خالد لسيد حسن ، التغيرات المناخية العالمية وحقوق الانسان، مصدر سبق ذكره ،ص٢٧ .

[٣] علي عدنان الفيل ، التشريع الدولي لحماية البيئة ،(عمان :دار الحامد، ٢٠١١) ،ص٥٧-ص١٠٨ .

[٤] مها علام ،الجهود الدولية لمكافحة التغيرات المناخية بين النجاح والفشل ،المركز المصري للدراسات الاستراتيجية ،بلا، ص١١.

الدول النامية ببذل جهود ذاتية للتخفيف من آثار تغير المناخ وان تكون هناك عمليات تهدف إلى تحقيق صافي انبعاثات صفرية للغازات المسببة للاحتباس الحراري من اجل مجتمع خالي من الكربون على نطاق عالمي[1].

نلاحظ على الرغم من عقد العديد من المؤتمرات والاتفاقيات بشان التغير المناخي إلا أن دبلوماسية المناخ واجهت عدة تحديات اعاقت الاعتماد البيئي الدولي . تمثلت في الآتي[2]:-

١- التوترات الجيوسياسية اذ يعد التنافس الجيوسياسي عائق امام الاعتماد البيئي.
٢- التفاوت الاقتصادي مابين الدول (المتقدمة ،النامية) .
٣- تباين المصالح الوطنية .
٤- فجوات التنفيذ هناك فجوة مابين الاجراءات الموعودة والتنفيذ الفعلي (اذ يصعب ترجمة الالتزامات إلى افعال) .

اضافة إلى ذلك هناك نمط من الاعتماد البيئي الدولي في المؤسسات البيئية فوق القومية . اذ لعبت تلك المؤسسات دورا في التصدي للتهديدات المناخية . وهي كما موضح في الشكل رقم (٣) :

الشكل من إعداد الباحث . استنادا إلى :

[1] Vision for International Cooperation on Climate Change Mitigation, Commission on International Cooperation for Climate Change Mitigation , March 2018,p2.

[2] Aftab Alam, Kainat Muhib, Sajid Khan, Muhammad Naveed Khalil, Climate Diplomacy: Unlocking International Cooperation for a Sustainable Future, Social Sciences Spectrum, Volume 03, Issue 04, 2024 ,p399.

United Nations Environment Assembly ، 21/7/2025https://www.unep.org/environmentassembly/ar/nbdht-n-jmyt-alamm-almthdt-llbyyt
Rainforest Alliance,21/7/2025 https://www.rainforest-alliance.org
IUCN (International Union for Conservation of Nature, 21/7/2025 https://iucn.org .

نلاحظ أن لهذه المؤسسات دورا في حماية البيئة ، وصياغة سياسات بيئية عالمية ، و معالجة التغييرات المناخية والحد من خطورتها .

ثانياً:نمط الأعتماد البيئي الإقليمي لمواجهة التهديدات المناخية .

من اهم التكتلات الاقليمية التي اتخذت الاعتماد البيئي ضرورة لمواجهة التهديدات المناخية. هي الآتي:-

١-الأتحاد الاوروبي .

أنتهج الاتحاد الأوروبي عدة استراتيجيات للتصدي لاضرار التغير المناخي ، اذ اعتمدت المفوضية الأوروبية على استراتيجية تدعم الاستثمار في البنية الخضراء في مايو ٢٠١٣ بهدف استعادة وتطوير النظم البيئية في جميع أنحاء أوروبا لتعزيز الاقتصاد والصحة والرفاهية . وطرحت الصفقة الخضراء الأوروبية في ديسمبر ٢٠١٩ لخفض الانبعاثات الغازية ، و لتحقيق اقتصاد اوروبي مستدام واستعادة التنوع البيولوجي . وقام الاتحاد بتقديم الدعم المالي للدول والشركات التي ستتحول إلى الاقتصاد الأخضر من خلال آليه الانتقال العادل في سياق تحقيق الحياد الكربوني، اذ يعد الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي من اكبر المساهمين في تمويل الدول النامية لمواجهة التغيرات المناخية ، وقد بلغ تمويل الصندوق الاخضر للمناخ ٢٠%من ميزانية الاتحاد على للإجراءات المتعلقة بالمناخ ،و تأسيس الاتحاد صندوق الابتكار لتمويل الالتزامات المتعلقة بالحياد الكربوني . كما اطلقت المفوضية الأوروبية خطة انعاش كاملة تعرف بـ الجيل القادم من الاتحاد الأوروبي بجانب تدشين صندوق انعاش اقتصادي خاص بنحو ٧٥٠ مليار يورو. إقرار المفوضية الأوروبية ميزانية الاتحاد الأوروبي من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٧ بقيمة ١,١تريليون يورو لتطوير الاقتصاد الأخضر والبنية التحتية الخضراء . كذلك اعلان خطة طوارئ البيئية المناخية لإتخاذ مزيد من التدابير الجادة لمكافحة التغيرات المناخية[١].

في يناير ٢٠٢٠ كشفت البروكسل عن خطة لاستثمار تريليون يورو لمواجهة التغيرات المناخية واضعة خريطة طريق تجعل الإتحاد الأوروبي منطقة خالية من الكربون بحلول عام ٢٠٥٠. وقد صادق الإتحاد الأوروبي في يونيو

[١] آية عبد العزيز، التغيرات المناخية: بين الاحتواء الأوروبي والبرجماتية الأمريكية ، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية،بلا ،٢٧،ص٣٠.

٢٠٢١ على مشروع قانون المناخ الذي سيجعل من هدف (الحياد المناخي) عام ٢٠٥٠ قانون ملزم نشأ بموجبه مجلس استشاري علمي أوروبي لإعداد التقارير وتقديم التوصيات العلمية بشأن تدابير الاتحاد الأوروبي حول تغير المناخ والامتثال لالتزامات اتفاقية باريس للمناخ. وفي نوفمبر ٢٠٢١ أطلق بنك الاستثمار الأوروبي(EIB) ، خلال مؤتمر المناخ(COP26) ، أول خطة يخصصها للتكيف المناخي بهدف دعم المشروعات للتكيف مع آثار التغيرات المناخية. وقد تعهد البنك بموجب هذه الخطة بزيادة حصة دعم التكيف بميزانيته بنسبة ١٥% من التمويل الإجمالي الذي يقدمه للعمل[١]. كما أعلنت المفوضية الأوروبية في ٢٤فبراير ٢٠٢٢ عن الاعتماد على استراتيجية التكيف لتعزيز القدرة على التكيف للاستجابة لاثار التغيرات المناخية على الصعيدين المحلي والإقليمي إلى عام ٢٠٥٠ للحد من مخاطر الكوارث البيئية [٢].

٢-رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان).

تعد دول جنوب شرق آسيا ولاسيما ميانمار الفلبين تايلاند فيتنام أكثر الدول تضرر من التهديدات المناخية والتي ينجم عنها اضرار تؤثر على دول الرابطة وتسبب هجرة وازمات إنسانية اخرى . لذا يتطلب العمل الجماعي المتبادل للحد من تلك التهديدات[٣] . وفي هذا المجال قامت رابطة الآسيان بانشاء هيئات واطر عمل متعددة للتكييف مع تغير المناخ في قطاعات متعددة منها قطاع الطاقة والنقل والزراعة من اجل تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة ، والتوجه نحو طاقة نظيفة مستدامة [٤] .

اعطت الرابطة الاولوية لقضية تغير المناخ منذ قمة ٢٠٠٧ في سنغافورة ، اذ أكدت على التزام الدول بالعمل المناخي الجماعي لغرض توفر أساس متين لصياغة سياسات مناخية إقليمية مشتركة والعمل بها [٥]. و في عام ٢٠٠٩ انشئت الرابطة مبادرة آسيان لتغير المناخ ACCI ومجموعة عمل آسيان المعنية بتغير المناخ AWGCC ثم اعتمد قادة الآسيان بيان الاستجابة المشتركة لتغير المناخ. كما عملت الآسيان على الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري ، و الدعوة إلى تحسين الافصاح عن المخاطر المالية الناجمة عن تغير المناخ ، ضمان أن يصبح معهد الاسيان للاقتصاد الاخضر المخطط له منذ فترة طويلة جاهزا للعمل ويتمتع بالموارد الكافية.

---

[١] مها علام ، مصدر سبق ذكره ،ص١٢.

[٢] آية عبد العزيز ، مصدر سابق ،ص٢٩.

[3]Indra Overland et al, Impact of Climate Change on ASEAN International Affairs Risk and Opportunity Multiplier, the Norwegian Institute of International Affairs and Myanmar Institute of Strategic and International Studies, 2017 .p1.

[4] David K. Ding, Sarah E. Beh, Climate Change and Sustainability in ASEAN Countries, MDPI, Sustainability, (14), 2022 . p1-p15 .

[5] Indra Overland et al,op.cit,p1.

نقل المعرفة من خلال تبادل افضل الممارسات والاستثمارات المتعلقة بالتكنولوجيا في مجال الطاقة النظيفة . التخلص التدريجي من دعم الوقود الاحفوري مما يسهل تنمية تجارة الكهرباء الإقليمية ، تعزيز التعاون لإدارة موارد المياه وحماية النظم البيئية الساحلية والبحرية[١].

و اتخذت الرابطة عدة تدابير لتنشيط عملها بشأن تغير المناخ و الحفاظ على المساهمات المحددة وطنياً للدول الأعضاء بموجب اتفاقية باريس ضمان أن تكون المبادرات الحالية والمستقبلية بموجب خطة عمل رابطة الآسيان للتعاون في مجال الطاقة ، وضع تغير المناخ على رأس جدول أعمال كل قمة للرابطة وربط منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأكاديمية ذات الصلة في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا ، تسهيل تجارة الكهرباء الإقليمية من خلال توسيع شبكة الكهرباء رابطة الآسيان من اجل التعامل بشكل أفضل مع انقطاع الطاقة المتجددة ، و تعزيز التخلص التدريجي السريع من دعم الوقود الاحفوري [٢].

٣-مجموعة البريكس .

تنظر البريكس إلى تغير المناخ بانه أحدى التهديدات العالمية التي تهدد أسس حياة المجتمعات والدول[٣] ، لذا أولت المجموعة اهتماما كبيرا بقضية تغير المناخ ، و وضعت القضية على جدول اعمالها في قمتها الأولى التي عقدت في يكاترينبورغ ٢٠٠٩ اذ اعلنت المجموعة استعدادها لتعزيز الحوار للتعامل مع تغيرات المناخ استنادا إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة مع مراعاة الجمع بين تدابير حماية البيئة والإجراءات الرامية إلى تحقيق أهدافها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية . كما أعلنت دول المجموعة عن بعض الأهداف المتوسطة الاجل خفض الانبعاثات و زيادة كفاءة الطاقة ، والتزام الدول بالعمل على التوصل إلى نتائج شاملة ومتوازنة وملزمة لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ و بروتوكول كيوتو . و أولت البريكس الأولوية للتحولات التدريجية في مجال البيئة مع تجنب الآثار السلبية غير المباشرة لسياسات المناخ على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين [٤].

وفي قمة برازيليا عام ٢٠١٠ التزم قادة مجموعة البريكس بالسعي جاهدين لتطوير أنظمة طاقة انظف باسعار معقولة ومستدامة وتعزيز الوصول إلى مصادر الطاقة والتقنيات الموفرة للطاقة ، العمل على زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة ، النقل المستدام و الشبكات الذكية. و في الاجتماع الأول لوزراء الطاقة دول البريكس

---

[1] Indra Overland et al,Ibid,p15,p18.

[2] Indra Overland et al,Ibid ,p1.

[3] A. Sakharov, Brics Countries' Progress in Achieving the Climate and Environmental Goals of Agenda 2030, International Organisations Research Journal, 2024, vol. 19, no 1, 2024, p109.

[4] Augusto Leal Rinaldi, Patrícia Nabuco Martuscelli, The Brics on climate change global Governance Os Brics na governança global da mudança climática , Journal OF Global Studies , Meridiano 47, 2016,p4,p5.

عام ٢٠١٥ في موسكو تم الاتفاق على توقيع مذكرة تفاهم بشأن توفر الطاقة وكفاءتها ،و انشاء سجل لتقنيات كفاءة الطاقة وتكثيف التعاون بين القطاع العام والشركات الخاصة وبنوك التنمية الدولية لجذب الاستثمارات في مشاريع وتقنيات كفاءة الطاقة ، تم إنشاء منصة ابحاث الطاقة لمجموعة البريكس عام ٢٠١٨ من اجل تعزيز التعاون في مجال الطاقة وتنفيذ التقنيات والابتكارات وتطوير الوصول الشامل إلى مصادر الطاقة الحديثة والموثوقة باسعار معقولة . كما عملت المجموعة على إدخال تقنيات صديقة للبيئة لإنتاج موارد الطاقة وتخزينها واستهلاكها[١] .

وأكدت البريكس على الروابط ما بين تغير المناخ والأمن الغذائي في قمة فورتاليزا عام ٢٠١٤ لتعزيز التعاون بشأن تخفيف الآثار السلبية لتغير المناخ على الأمن الغذائي وتكييف الزراعة مع تغير المناخ ، وفي قمة جوهانسبرغ ٢٠٢٣ اكدت مجموعة البريكس على ضرورة دعم الدول المتقدمة للدول النامية في توفير إمكانية الوصول إلى التقنيات الحديثة والموارد المالية الإضافية للحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري وتعزيز تدابير التكييف. كما عملت المجموعة على تخصيص قسم للتغير المناخي ضمن استراتيجية الشراكة الاقتصادية لمجموعة البريكس عام ٢٠٢٥ ، تعهدت فيه الدول العمل على تعزيز التعاون بشأن تغير المناخ لضمان التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، وتهيئة الظروف لتطوير ونشر وإنتاج التقنيات والممارسات التي تقلل من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتعزيز استعمال التقنيات منخفضة الكربون[٢] .

٤-الاتحاد الافريقي .

تعد قضية التغير المناخي من القضايا البيئية المهددة لأمن الدول الافريقية لذا جاءت إسهامات الاتحاد الأفريقي في التخفيف من آثار تغير المناخ من خلال الهياكل التنظيمية التي وضعها لمعالجة التغير المناخ ، ومن خلال العمل المشترك مابين المنظمات الفرعية ولجان رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المعنية بتغير المناخ المتمثلة في : المؤتمر الوزاري الأفريقي بشأن المناخ ، و وحدة تغير المناخ والتصحر في الاتحاد الأفريقي ، وشعبة البيئة وتغير المناخ وإدارة المياه والأراضي ، الشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ، والبنك الأفريقي للتنمية ، ومنظمة الأغذية والزراعة[٣] .

---

[1] A. Sakharov,op.cit,p108.

[2] A. Sakharov,Ibid,p109.

[3]Nelson Goldpin Obah-Akpowoghaha, Momodou Lamin Tarro, Musa Bah, Samuel Mendy, Climate Change and the African Union's Role in the International System: A Brief Situational Analysis, Journal of African Union Studies, Volume 11, (Number 1), April 2022, p38-p39.

كما ادراك الاتحاد الافريقي أن تغير المناخ يشكل تحديا رئيسيا للاستدامة البيئية والتنوع البيولوجي وإدارة الموارد الطبيعية لذا عمل الاتحاد على تحسين قدرة القارة على إدارة مخاطر الكوارث المناخية ، تشجيع تبادل المعلومات وتعزيز التعاون الواسع في تبادل المعرفة المتعلقة بالمناخ وتعزيز أنظمة المراقبة والرصد على جميع المستويات الإقليمية ، ودعى إلى تعزيز التأمين القائم على المؤشرات في المناطق القاحلة وشبه القاحلة ، تحسين مستوى الابتكار العلمي والتكنولوجي في القارة للاستجابة لتغير المناخ [١] .

و حدد الاتحاد يوم ٣ آذار يوما للبيئة في القارة الافريقية ، يقام بالتناوب مابين الدول ، من اجل زيادة الوعي بالتحديات البيئية المقلقة التي تواجهها القارة مثل تغير المناخ والتحديات البيئية الخطرة الأخرى، للتخفيف من تداعياتها قدر الامكان . كما طرح الاتحاد الأفريقي استراتيجية تكيف أخرى تشكل مبادئ توجيهية للدول الأفريقية للتخفيف من آثار تغير المناخ وهي استراتيجية الاتحاد الأفريقي لتغير المناخ ، تعالج المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ إلى جانب التكيفات والتوعية . ونلاحظ هناك تعاون مابين الاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجال التصدي لتغير المناخ ، ففي هذا الصدد اوضح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بأن على الأمم المتحدة التعاون والشراكة مع الاتحاد الأفريقي لمكافحة تغير المناخ تدريجيا. وقال أن "القارة الأفريقية لا تسهم عمليا فى تغير المناخ، لكنها من أكثر مناطق العالم تضررا بتغير المناخ ، قد لا تتمكن دولة أفريقية في النظام الدولي من التوصل إلى اتفاق متبادل، لكن يبدو أن الاتحاد الأفريقي هو المنظمة الأهم القادرة على الدفع قدما نحو أفريقيا أفضل" [٢] .

عزز الاتحاد الأفريقي موقفه من مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ووصفها بالآلية المؤسسية الرئيسة لمكافحة تغير المناخ على المستوى العالمي . و على الرغم من مدى نجاح الدول الأفريقية في تنفيذ التكيفات مع تغير المناخ، إلا أن هناك العديد من الإنجازات التي تحققت خلال العقود الماضية في مكافحة تغير المناخ. منها الاعتماد على الطاقة المتجددة في عدد من الدول الأفريقية. اذ اعتمدت كل من بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر و جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا ونيجيريا والسنغال والسودان، على الطاقة المتجددة و الطاقة الشمسية، للتخفيف من تغير المناخ بعد النجاح في المغرب . ومشروع توليد الكهرباء الذي اطلقهُ بنك التنمية الأفريقي في منطقة الساحل ، والعمل على انشاء أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم تمتد على مساحة ٣٠٠٠ هكتار يسهم في تحقيق نمو اقتصادي طويل الأمد في القارة . و قد جذب النجاح المتوقع لهذه

[1] James Forole Jarso, Africa and the Climate Change Agenda: Hurd les and Prospects in Sustaining the Outcomes of the Seventh African Development Forum, Sustainable Development Law & Policy, Volume 11 ,Issue 2, Winter 2011,p41.

[2]Nelson Goldpin Obah-Akpowoghaha, Momodou Lamin Tarro, Musa Bah, Samuel Mendy,op.cit,p39.

المبادرة التي يقودها بنك التنمية الأفريقي انتباه المؤسسات الدولية مثل بنك الاستثمار الأوروبي، والوكالة الفرنسية للتنمية والوكالة الدولية للطاقة المتجددة ، ومبادرة "أفريكا "وصندوق المناخ الأخضر، اذ تعهدت جميعها بتمويل ودعم المبادرة بنك التنمية الأفريقي ، لذا تعد هذه المبادرة قصة نجاح مباشرة للاتحاد الأفريقي في التخفيف من آثار تغير المناخ من خلال الطاقة المتجددة بهدف تقليل استعمال الوقود الأحفوري ، وزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين سبل العيش في القارة [1].

الخاتمة :

أدركت دول العالم حجم الخطر الناتج من التغير المناخي بسبب المخلفات الحربية وملوثات الوقود الاحفوري وتزايد النشاط الصناعي ، وما سبب من تدهور بيئي و تلوث وتصحر وجفاف وزيادة الاحتباس الحراري والانبعاثات الغازية وغيرها من التهديدات. كما ادركت الدول مدى العلاقة الترابطية مابين تحقيق الأمن البيئي والاعتماد البيئي للتصدي للتهديدات المناخية .

لذا دعت الدول إلى عقد عدة مؤتمرات و التوقيع على العديد من الاتفاقيات لرسم سياسات و وضع اطر و قواعد دولية تاخذ على عاتقها تنفيذ الالتزامات البيئية. كما عملت المؤسسات البيئية فوق القومية على الحد من مخاطر التلوث وحماية البيئة .

فضلاً عن الدور الذي لعبتهُ التكتلات الإقليمية لمعالجة التدهور البيئي وتخصيص التمويل اللازم لشروع بالمشاريع البيئية وتنفيذ الالتزامات الدولية للحد من المشكلات المناخية على مستوى الإقاليم ومن ثم على مستوى العالم . ومن اهم التوصيات لمواجهة التهديدات المناخية العالمية . هي الآتي :-

١- التأكيد على استمرار الجهود الدولية والإقليمية لتنفيذ السياسات البيئية التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية.
٢- التعاون والتنسيق المشترك في مجال تبادل الخبرات العلمية والتكنولوجية بين الدول .
٣- حث الدول على التوجه نحو الطاقة المتجددة .
٤- حث الدول على القيام بحملات تشجير واسعة و منع قطع الأشجار و إزالة الغابات .
٥- حث الدول على التوجه نحو الزراعة المستدامة عن طريق استعمال التقنيات الذكية و وسائل الري الحديثة .
٦- حث الدول على تخصيص موارد مالية سنوية لتنفيذ الالتزامات البيئية.
٧- التنسيق والتعاون الدولي للتوجه نحو العمل بالتطبيقات الخضراء المتمثلة في الاقتصاد الأخضر ، السياحة الخضراء ، والأمن الاخضر ، و الدولة الخضراء ،والتعليم الاخضر .

[1] Ibid,p41-p42.

٨- التنسيق في مجال تنفيذ اهداف الأمم المتحدة السبعة عشر الخاصة بالتنمية المستدامة من أجل تحقيق سياسة بيئية عادلة واستحداث نظام بيئي عالمي مستدام .

المصادر:

اولا:الكتب العربية والمترجمة:

١. جون بيليس ،ستيف سميث ،عولمة السياسة العالمية ،(دبي :مركز الخليج للابحاث ، ٢٠٠٤).
٢. خالد السيد حسن ، التغيرات المناخية والأهداف العالمية للتنمية المستدامة ،(القاهرة:مكتبة جزيرة الورد، ٢٠٢١).
٣. خالد لسيد حسن ، التغيرات المناخية العالمية وحقوق الانسان، (القاهرة :مكتبة جزيرة الورد الحديثة، ٢٠٢٤).
٤. زمن ماجد عودة ، الاعتمادية المتبادلة والأمن الإقليمي رابطة جنوب شرق آسيا(دراسة حالة)،(القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٠).
٥. طارق إبراهيم الدسوقي عطية ، الأمن البيئي النظام القانوني لحماية البيئة، (مصر :دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٩).
٦. طارق محمد ذنون الطائي، الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرون ، (عمان :شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، ٢٠١٩).
٧. علي زياد العلي ، علي حسين حميد ، تكتيكات الحروب الحديثة الأمن السيبراني و الحروب المعززة والهجينة ، (القاهرة :العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٣) .
٨. علي عدنان الفيل ، التشريع الدولي لحماية البيئة ،(عمان :دار الحامد، ٢٠١١).
٩. قريد سمير ، حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية ، (عمان :دار الحامد ، ٢٠١٣).
١٠. محمد جمال مظلوم ، الأمن غير التقليدي ،(عمان :الاكاديميون للنشر والتوزيع ، دار الحامد ، ٢٠١٤) .
١١. محمد عادل عسكر ، القانون الدولي البيئ تغيير المناخ - التحديات والمواجهة دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبرتوكول كيوتو ،(دار الجامعة الجديدة الإسكندرية: ٢٠١٣).
١٢. هاميش ماكري ، العالم في ٢٠٥٠ كيف نفكر في المستقبل ؟ ، ترجمة محمد عوض وسارة الحداد ، (ابو ظبي :المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، ٢٠٢٤).
١٣. يونس ابراهيم احمد مزيد ، البيئة والتشريعات البيئية ،(عمان :دار الحامد ، ٢٠٠٨).

ثانيا:البحوث و الدراسات:

١. آية عبد العزيز ، التغيرات المناخية: بين الاحتواء الأوروبي والبرجماتية الأمريكية ، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية،بلا .

٢. ايهاب محمد ابو المجد عياد ، الدبلوماسية المناخية في ضوء متغيرات النظام الدولي ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، العدد (٣)، المجلد (٢٤)، جامعة بورسعيد،(مصر : ٢٠٢٣) .
٣. رغدة البهي ، المناخ بين الدبلوماسية والحوكمة: تجارب دولية ، آفاق استراتيجية ، العدد (٦) اغسطس ، ٢٠٢٢ .
٤. عادل عبد الحمزة ثجيل ، زمن ماجد عودة ، التغير المناخي وديناميكيات الصراع :العراق انموذجا ،مجلة الدراسات الدولية،العدد(٣٦)،وزارة الخارجية ،(معهد الامير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية:٢٠٢٤).
٥. عمر مرزوقي ،شهيناز كشرود، الأمن البيئي والتنمية المستديمة: التكامل الاستراتيجي" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية المجلد (٨)، العدد (١٥) ،(الجزائر: ٢٠١٩) .
٦. محمد مجدان، الأمن البيئي العالمي، دراسة حول مفهومه وسبل تحقيقه، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية العدد (٨)،(الجزائر: ٢٠١٧).
٧. مخلوف عمر ، تأصيل القانون الدولي للبيئة . المفهوم والمصادر ، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ، العدد(٢) المجلد (٣) ، (الجزائر :٢٠١٨).
٨. مها علام ،الجهود الدولية لمكافحة التغيرات المناخية بين النجاح والفشل ،المركز المصري للدراسات الاستراتيجية ،بلا .
٩. نيللي كمال الامير ، دبلوماسية المناخ والتعددية في إدارة القضايا الدولية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء المصري ، العدد (٧٩) ، ٢٨ يوليو ٢٠٢٤.
١٠. يسرى مهدي صالح ، أثر مشكلات البيئة في الأمن الدولى ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد (٢)، (العراق :٢٠١٣).

ثالثا:المصادر الانكليزية :

1. A.Sakharov, Brics Countries' Progress in Achieving the Climate and Environmental Goals of Agenda 2030, International Organisations Research Journal, 2024, vol. 19, no 1, 2024.
2. Aftab Alam, Kainat Muhib, Sajid Khan, Muhammad Naveed Khalil, Climate Diplomacy: Unlocking International Cooperation for a Sustainable Future, Social Sciences Spectrum, Volume 03, Issue 04, 2024 .
3. Augusto Leal Rinaldi, Patrícia Nabuco Martuscelli, The BRICS on climate change global Governance Os Brics na governança global da mudança climática , Journal OF Global Studies, Meridiano 47, 2016.

4. Başar Baysal, Uluç Karakas, Climate Change and Security: Different Perceptions, Different Approaches, Uluslararası İlişkiler, Volume 14, No. 54, 2017.
5. David K. Ding, Sarah E. Beh, Climate Change and Sustainability in ASEAN Countries, MDPI, Sustainability, (14), 2022.
6. G Zurlini and F Mu¨ ller, Environmental Security, Encyclopedia of Ecology, 5 vols,(Elsevier: 2008).
7. Indra Overland et al, Impact of Climate Change on ASEAN International Affairs Risk and Opportunity Multiplier, the Norwegian Institute of International Affairs and Myanmar Institute of Strategic and International Studies, 2017 .
8. James Forole Jarso, Africa and the Climate Change Agenda: Hurd les and Prospects in Sustaining the Outcomes of the Seventh African Development Forum, Sustainable Development Law & Policy, Volume 11 ,Issue 2, Winter 2011.
9. Nelson Goldpin Obah-Akpowoghaha, Momodou Lamin Tarro, Musa Bah, Samuel Mendy, Climate Change and the African Union's Role in the International System: A Brief Situational Analysis, Journal of African Union Studies, Volume 11, (Number 1), April 2022.
10. Ruisi Zhen, Enhancing Global Environmental Cooperation ThroughInformation Exchange: A Comparative Analysis of International Treaties , Proceedings of the 3rd International Conference on International Law and Legal Policy, 2024.
11. The Direction of International Environmental Cooperation (Report) ,(Central Environmental Council: July 2005) .
12. Vision for International Cooperation on Climate Change Mitigation, Commission on International Cooperation for Climate Change Mitigation , March 2018.
13. United Nations Environment Assembly، 21/7/2025https://www.unep.org/environmentassembly/ar/nbdht-n-jmyt-alamm-almthdt-llbyyt
14. Rainforest Alliance,21/7/2025 https://www.rainforest-alliance.org
15. IUCN International Union for Conservation of Nature, 21/7/2025 https://iucn.org .